

الحلقة (١٥)

ومعنا في هذه الحلقة حديث عامر بن ربيعة، فالحديث كما قال الحافظ ابن حجر في البلوغ:

عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت به" متفق عليه، زاد البخاري: "يومئ برأسه ولم يكن يصنعه في المكتوبة"، ولأبي داود من حديث أنس: "وكان إذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجه ركابه" وإسناده حسن.

إذاً عندنا الحديث هنا، حديث عامر بن ربيعة حديث صحيح في الصحيحين، والزيادة أو ما زاد البخاري أيضاً، فلا يحتاج إلى بيان درجته، وأما حديث أنس فقد بينه كذلك الحافظ، فإسناده حسن على ما يراه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

موضوع الحديث فهو في صلاة النافلة في السفر حال السير، وقد تقدم معنا إلماحة إلى هذا في الحلقة السابقة في متى يسقط شرط استقبال القبلة، وتقدم من ذلك صلاة النافلة في السفر.

وشرط ذلك على ما سيأتي بيانه أن يكون في سفر، ولعلنا نأتي إلى بيان السفر أيضاً، فمنهم من قال أي سفر، ومنهم من قال سفر القصر، ذكر بعضهم أن يكون حال سيره راكباً، فلو كان راجلاً أيضاً سنأتي ونبين إن شاء الله تعالى لو كان مسافراً على الأقدام هل له أن يتنفل أو يتطوع، سنأتي إليه، فلا بد أن يكون سائراً يعني على ظهر الطريق، نص الحديث عندنا هنا على فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فبهذه الشروط أو القيود الثلاثة: المتنفل، السائر، في السفر، والسائر يشمل من كان راكباً ومن كان على الأقدام، الآن المسألة في المشي فيها خلاف نبينه إن شاء الله تعالى.

لعل هذا الحديث فيه استثناء من عموم نصوص الكتاب، فالله سبحانه وتعالى أمر بالتوجه إلى القبلة إلى الكعبة، وقد مرت النصوص في هذا في الحديث الذي قبل هذا في الحلقة التي قبل هذه في استقبال القبلة "بين المشرق والمغرب قبلة"، وهذا الفعل من النبي صلى الله عليه وسلم كأنه مخصص للنافلة، لأن الحديث السابق "ما بين المشرق والمغرب" فالأصل فيه العموم أنه للفريضة والنافلة، فهذا عموم، جاء فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخصص هذا العموم، فالعموم في النصوص التي تقدمت من أقوى العمومات لأنه قول الله سبحانه وتعالى { وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوِّلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ } فقول تعالى: { وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ } جملة شرطية.

قد يقول قائل من الذي أخرج هذه الحال من هذا العموم؟ ما الذي أخرج النافلة من هذا العموم؟

الجواب على ذلك أن السنة هي التي أخرجت ذلك، وهو فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث عامر بن ربيعة حديث الباب الذي معنا "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته حيث ما توجهت به غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة" فإذا خصصت في النافلة، أما المكتوبة فهي باقية على

العموم، ولعله يأتي أيضاً استثناء في الفريضة أيضاً حال العذر، حال عدم المقدرة، حال العجز فلعله يأتي، لكن تبقى في الأصل على العموم، الفريضة لا تصح إلا باستقبال القبلة.

النافلة في السفر حال السير تصح تصلي إلى غير القبلة، فإذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم خصص عموم الآية، هنا يظهر عندنا بعض الأمور التي قد يقف البعض عندها، وهي أن السنة خصصت القرآن والقرآن يكون بلا شك أقوى، الفعل كذلك خصص القول والقول بلا شك أقوى، النبي صلى الله عليه وسلم أمر باستقبال القبلة، ثم هو في صلاة النافلة يصلي إلى غير القبلة في السفر، فإذا الفعل خصص القول، فيقال أن السنة تقع من الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر الله الصريح أو بأمره الحكمي الذي يقره سبحانه وتعالى أي يُقر النبي صلى الله عليه وسلم عليه، على ما قال أو على ما فعل، إذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً، ثم أنكر عليه صلى الله عليه وسلم، أي أنكره الله سبحانه وتعالى على النبي صلى الله عليه وسلم، بين صلى الله عليه وسلم ذلك، لا يسكت ويأتي صريحاً، فالنبي صلى الله عليه وسلم لما استأذنه المنافقون، فأذن لهم، الله سبحانه وتعالى يقول: "عفا الله عنك لما أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين" فإذا جاء هنا عدم الإقرار من الله سبحانه وتعالى على هذا، كان الأولى غير هذا، هذا معنى هذه الآية.

وكذلك ما حدث للنبي صلى الله عليه وسلم مع مارية، وغضب حفصة رضي الله عنها مما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك، فالنبي صلى الله عليه وسلم حرم عليه فعل ما أباح الله سبحانه وتعالى له مع مارية، فالله سبحانه وتعالى يقول لنبيه عليه الصلاة والسلام **{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ }** فإذا هنا جاء كذلك عدم الإقرار من الله سبحانه وتعالى على النبي صلى الله عليه وسلم **{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْصَاةَ أَزْوَاجِكَ }**.

وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم عندما يأتيه زيد بن حارثة رضي الله عنه، وكان قد تزوج بابنة عمه النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش رضي الله عنها، والأمور ما استقامت بينهما رضي الله عنهما فأراد أن يطلقها، فيأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يخبره الخبر بأن عقد الزوجية قد لا يستمر، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: **(أمسك عليك زوجك واتق الله)** النبي صلى الله عليه وسلم لعله كان يخشى أمراً، وفعلاً حصل ما كان يخشاه صلى الله عليه وسلم وهو تشريع من الله سبحانه وتعالى، لذلك الله سبحانه وتعالى ما أقره على هذا الخوف وهذه الخشية مما يقوله الناس، لأن زيد بن حارثة رضي الله عنه كان في بادئ الأمر تبناه النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول زيد ابني أو كما قال صلى الله عليه وسلم، وكانوا يدعونه زيد بن محمد، حتى نزل قول الله سبحانه وتعالى **{ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ }** فصار زيد بن حارثة، ما صار زيد بن محمد، لكن من حب النبي صلى الله عليه وسلم فيه كان يقول له ذلك، فكان إذا ينتسب للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا النسب غير صحيح، كان عند العرب من قبل أن زوجة المتبني كزوجة الابن حقيقة لا يتزوجها متبنيه لو طلقها أو مات

عنها، كزوجة الابن تماماً، الله سبحانه وتعالى أنكر ذلك، فلذلك الله سبحانه وتعالى يقول **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ** كان النبي صلى الله عليه وسلم يخشى أن يتكلم الناس، فيقولون محمد تزوج زوجة متبنيه وهو زيد بن حارثة رضي الله عنه، فالنبي صلى الله عليه وسلم عندما فعل هذه الأفعال ما أقره الله سبحانه وتعالى، لكن لما صلى على الراحلة مستقبلاً غير القبلة أي صلى على غير وجهة القبلة وهو في السفر ولم يُنكر عليه الله سبحانه وتعالى، كان هذا بأمر الله الحكيم، فإذا إقرار الله سبحانه وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، يثبت الحكم به، فإذا هو المصدر الأول أنه من الله سبحانه وتعالى لأنه هو الذي أقره فيكون ما جاءت به السنة كالذي جاء به القرآن تماماً في أنه حجة، إذا فهذا من حيث تخصيص عموم الآيات بالسنة، والقول بالفعل في هذا.

مسألة هل تجوز الفريضة للراكب السائر في السفر؟ هذا ما جاء صريحاً في حديث أنس كما تقدم. **الجواب:** لا تصح الفريضة للراكب السائر في السفر إلا في الحال الذي يتعذر فيها استقبال القبلة، وقد مرت معنا الأعذار في حديث أبي هريرة رضي الله عنه **"ما بين المشرق والمغرب قبلة"** في الحلقة التي قبل هذا.

مسألة: إذا كان المسافر لا زال مسافراً لكنه نزل في مكان، سواء في بلد لم ينو الإقامة فيه أو كان في أثناء الطريق نزل للراحة أو للنوم أو ما شابه ذلك، فإذا كان نازلاً في مكان هل يجوز له أن يتنفل إلى غير القبلة؟

الجواب لا، تقدم أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان على راحلته أثناء سيره، فإذا فقد هذا، ما كان راكباً وما كان في أثناء السير، فلا تصح منه النافلة إلا وهو مستقبلاً القبلة.

من المسائل إذا كان الإنسان في بلد متباعد الأطراف بلد كبير، بين شرقه وغربه مسافة طويلة ربما يقضي فيها الإنسان ساعة وربما أكثر من ذلك، أو من شماله لجنوبه وهكذا، فالمسافات متباعدة، هو في بلد ويريد أن يتنفل، هل له أن يتنفل في هذه الحال إلى جهة سيره؟

هنا ننظر، إذا كان ليس مسافراً بل مقيماً من أهل البلد ففي هذه الحالة لا تصح منه النافلة إلا وهو مستقبل القبلة.

وأما إن كان مسافراً وهو يتنقل في بلد لم ينو الإقامة فيه، هل يجوز له ذلك؟

الجواب على ذلك والله أعلم أنه يجوز له فعل ذلك، لأنه مسافر، وتنقله في البلد هنا ما قطع عنه السفر لأنه لم ينو الإقامة فيه، فما دام يتنقل في هذا البلد وهو لا زال مسافراً فله كذلك أن يصلي النافلة على مركوبه وإن كان لغير القبلة.

مسألة وهي ما إذا كان السفر قصيراً

فظاهر كلام الفقهاء في هذه المسألة: أنه إذا كان السفر قصيراً فمنهم من يقول أن ذلك لا يجوز، ومنهم

من قال أنه يجوز وهو الصواب سواء كان قريباً أو بعيداً، فما دام أنه يسمى سفراً فله أن يتنفل وإن كان إلى غير جهة القبلة، والبعض حددها بمسافة قصر أن تكون قصراً، ومسافة القصر على ما حدده من حدده في هذه الأزمان بالكيلومترات يعني على ما يزيد الثمانين أو الاثنى عشر والثمانين كيلومتراً (٨٠-٨٢ كم) فهذا مسافة قصر، فما دون ذلك لا يعد مسافة قصر، فلذلك على القول الآخر لا يتنفل، لكن الصحيح والله أعلم أنه يصح له أن يتنفل ما دام يُسمى سفراً وإن لم يبلغ هذه المسافة، له أن يتنفل وهو على مركوبه وإن اتجه لغير القبلة حال سيره.

مسألة أخرى هل يلزم الراكب في افتتاح الصلاة أن يستقبل القبلة؟ إذا أراد أن يكبر تكبيرة الإحرام أن يستقبل القبلة، ثم بعد ذلك أن يتوجه حيث كان وجهه؟

حديث أنس رضي الله عنه تقدم معنا عن أبي داود "أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يتنفل استقبل القبلة وكبر -أي تكبيرة الإحرام- ثم اتجه حيث كان وجهه" فهذا دليل على أنه يجب افتتاح الصلاة إلى القبلة، لأن تكلف النبي صلى الله عليه وسلم ومعاناته لإيقاف البعير أو الراحلة أياً كانت واتجاهه إلى القبلة وقطع المسير يدل على أنه أمر واجب، هذا المستنتج من الحديث، وهذا قول لبعض العلماء، أنه يجب عليه ذلك استدلالاً بهذا الحديث.

والبعض قال: لا يجب عليه استقبال القبلة حال تكبيرة الإحرام، وإنما يكبر على وجهته التي هو عليها وإن كانت غير القبلة، فتكبيرة الإحرام كغيرها من حركات الصلاة وأقوال الصلاة، فإذا يكبر على الوجهة التي هو عليها وإن كانت القبلة خلف ظهره.

بم يرد هؤلاء على الاستدلال في حديث أنس رضي الله عنه؟

قالوا الجواب عن ذلك بأمرين:

الأول: أن حديث أنس رضي الله عنه ليس بذاك من حيث الصحة، وغاية ما قيل فيه أنه حسن، وبلا شك أن الحسن حُجّة بالنسبة لهذا، لكن المأخذ هنا أنه تعارض مع من هو أقوى منه، وإلا لو كان الحديث الحسن فرداً في بابه فهو حجة، فهو لا يبعد بعيداً عن الصحيح، بل بعضهم جعلوا الحسن من مراتب الصحيح، قالوا الضعيف مراتب، والصحيح مراتب، فالصحيح أدنى مراتبه: الحسن، فالحسن حجة، لكن هنا الذي يقول غاية ما قيل فيه أنه حسن لا يعني عدم الاحتجاج، لكنه هنا يقول أنه متعارض وما عارضه كان أقوى.

الرد الثاني: قالوا: أن هذا مجرد فعل، يعني من النبي صلى الله عليه وسلم يعني النبي صلى الله عليه وسلم استقبال القبلة عند تكبيرة الإحرام وهو سائر في طريقه وأراد أن يتنفل استقبال القبلة هذا فعل من النبي صلى الله عليه وسلم، ومجرد الفعل لا يدل على الوجوب، وعامة الأحاديث التي روت تنفل النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته أثناء سيره في السفر لم تذكر استقبال القبلة في التكبيرة، فكأن حديث أنس مُعارض بهذه النصوص، وهذه النصوص بلا شك أقوى، فيقال أن استقبال القبلة

حال تكبيرة الإحرام إنما هو من باب الأفضلية لا من باب الوجوب، فالصحيح في هذه المسألة أنها تصح صلاته وإن كبر على غير وجهة القبلة على وجهته التي هو عليها وإن كان إلى غير جهة القبلة، وإن كان الأفضل أن يكون استقبال القبلة لكن لو لم يفعل لصحت صلاته.

وهذا الحديث كما أسلفنا قالوا أنه معارض بالأحاديث التي بينت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته للنافلة في السفر، فعامتها لم تذكر سواء كان حديث عامر بن ربيعة وابن عمر أو غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ما بينت استقبال القبلة، إلا حديث أنس رضي الله عنه ولعله معارض في ذلك.

فالجمع بين هذا أن هذا هو الأولى والأفضل، لكنه لو كبر على وجهه أو جهته التي هو عليها وإن لم يكن إلى جهة القبلة صحت صلاته بذلك ولا يلزمه بذلك أن يستقبل القبلة حال تكبيرة الإحرام.

مسألة إذا لم يكن على راحلته ولا على مركوب، وسواء كان على الدابة أو ما حل محلها مما من الله سبحانه وتعالى على عباده في هذه الأزمان من السيارات ونحوها، كأن يكون الرجل ماشياً على الأقدام مسافراً على الأقدام، هل له أن يتنفل وأن يتجه لغير القبلة عندما يكون طريق سيره إلى غير جهتها؟

الصحيح أنه يصح له ذلك، وأنه يصلي حيث كان اتجاهه وإن كان لغير القبلة، ويسقط عنه شرط استقبال القبلة في هذا الشأن، وقالوا يلزم الماشي عند تكبيرة الإحرام أن يستقبل القبلة، وهنا لعله أيسر من الراكب في استقبال القبلة عند تكبيرة الإحرام.

من العلماء من قال أيضاً يلزمه أن يستقبل القبلة حال ركوعه وحال سجوده وحال تشهده، فالذي يظهر والله أعلم أن جواز صلاة النافلة للمسافر حال سيره وحال سفره إنما كان من أجل مراعاة حاله والتيسير عليه، فإذا كان هذا للراكب وهو في حال سفره أحسن حالاً من الماشي، الماشي يأتيه من التعب والإرهاق مالا يأتي الراكب، فإذا كان من جَوَزَ من العلماء للراكب أن يصلي أينما كانت وجهته كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يستقبل لا في ركوع ولا سجود، لا يستقبل القبلة، فإذا من باب أولى كذلك للماشي، أنه مراعاة لحاله أنه يصلي أينما كانت وجهته ولا يستقبل القبلة، لا في ركوع ولا في سجود ولا في غير ذلك، وإلا معنى ذلك انقطع عليه السير وانقطع عليه السفر، وتأخر فيه.

والذي يظهر والله أعلم أن الماشي وإن كان استقباله للقبلة أسهل من انصراف الراكب، لكنه لا يلزمه ذلك على القول الصحيح، فالقول الصحيح أنه يجوز للماشي التنفل، ومع ذلك لا يلزمه الركوع والسجود إلى القبلة، لأن في ذلك مشقة عليه، لأنه يستلزم الوقوف للركوع والسجود والجلوس بين السجدين وهذا يعيقه بلا شك، لكن لو قلنا يومي إيماءً أمكنه أن يومئ وهو ماشٍ في ركوعه وسجوده، فحكمه حكم الراكب بأنه يلزمه الافتتاح فقط، لأن الافتتاح مدته وجيزة والانحراف إلى

القبلة ميسر على الماشي ولا يضره وإلا يمشي على ما هو عليه.

طبعاً هذا على القول وكما تقدم **هو القول الراجح** مع أن من العلماء من يقول أنه لا يتنفل في السفر إلا الراكب، أما الماشي فإنه لا يتنفل، لكن العلة في جواز تنفل الراكب نفسها موجودة في تنفل الماشي، يعني العلة واحدة وهي التيسير، ولو قلنا أن الماشي لا يتنفل معنى ذلك أننا أوجدنا باب الخير في وجهه لأنه لا يتنفل، ومع ذلك يكون جواز التنفل للماشي تشجيعاً له على ذلك، وقطع وقته بما ينفعه ويقربه من الله سبحانه وتعالى، بل هو أكثر مراعاة للراكب أو أكثر مراعاة منه للراكب فالراكب قد يكون أريح منه.

طبعاً هنا الراكب إذا كان راكباً ويتنفل، ثم قبلته كانت جهة سيره فإذاً إذا كانت قبلته جهة سيره فلا بد أن يكون مستقبلاً القبلة، وإما إلى جهة سيره، فلو انحرف بعيره أو دابته عن جهة سيره إلى جهة القبلة صح لأنها الأصل، ولو حرفها عن جهة سيره لغير القبلة قال العلماء يقول لا يجوز لأنه خرج عن استقبال القبلة وخرج عن استقبال جهة سيره الذي أباح الشارع أن يكون قبلته من أجل تسهيل سيره.

أما صلاة الفريضة على الدابة فلا يصح للمسافر أن يصلي الفريضة على دابته أثناء سيره إلا لعذر، ومن الأعذار لذلك وجود مطر أو وحل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه وقد انتهى بهم الطريق إلى مكان السماء من فوقهم المطر، والبلل والوحل أسفل منهم، فالنبي صلى الله عليه وسلم وقف على راحلته على دابته واتجه إلى القبلة وصلى على راحلته متجهاً إلى القبلة يومئ في ركوعه وسجوده، لأن في هذه الحالة لا يستطع النزول في الوحل والبلل، فلذلك صلى عليه الصلاة والسلام على دابته في هذه الحال.